

الكفاءة لا الوراثة



تحديد الشكوك و
الشبهات صناعة
الخطاب وآليات
المساءلة لتحديد
الشكوك والشبهات
صناعة الخطاب
وآليات المساءلة

عدد خاص متعدد
الوسائط من المجلة
الشهرية «الشبهات»

شبهات

هل تقوم القيادة في الجمهورية الإسلامية على الوراثة أم على الكفاءة؟

الشبهة:

٩



الأكبر لقائدنا الشهيد، لا إلى آية الله السيد مجتبي خامنئي، فهو ابنه الثاني. وقد شهدنا نماذج من حضور عائلة واحدة في المسؤوليات والمناصب الحكومية في بعض البلدان. ففي أمريكا أصبح جورج بوش الابن رئيساً لهذا البلد بعد أبيه. وفي كندا تولى جاستن ترودو رئاسة الوزراء بعد سنوات من رئاسة أبيه، بيير ترودو. وفي اليابان كان شينزو آبي حفيد رئيس الوزراء الأسبق لهذا البلد، نوبوسوكي كيشي. وفي كوريا الجنوبية وصلت بارك غون-هي، ابنة مهندس التقفزة الاقتصادية الكورية، ببارك تشونغ-هي، إلى رئاسة الجمهورية. فهل اتهم أحد هذه البلدان بأنها أصبحت وراثية، أم أن المعيار هو الآليات القانونية لاختيار الأشخاص في هذه البلدان؟

على نقل الخبرة وثبات الإدارة، ولا ينبغي حرمان بلد من ذلك. وكما شهدنا بين النواب الأربعة للإمام صاحب الزمان عليه السلام، فإن نائبه الأول والثاني كانا أباً وابناً. وعلى هذا الأساس، فإن اختيار ابن إمامنا الشهيد قائداً ثالثاً لنظام الجمهورية الإسلامية لا يجعل القيادة وراثية؛ لأن القيادة وولاية الفقيه قائمتان على الكفاءة وامتلاك الشروط والصلاحية. وماله موضوعية في اختيار الفرد هو تمتعه بالخصائص والصلاحيات، أما مجرد الانتساب والرابطة الدموية فلا دور له في اختيار ولي الفقيه حتى يجعل ولاية الفقيه وراثية. ولو كان الأمر قائماً على وراثة القيادة، لكان ينبغي أن تصل القيادة إلى الابن

كأنها ملك شخصي، من دون أي رقابة ولا كفاءة ولا صلاحية. أما في الأنظمة القائمة على الديمقراطية، فإن حضور أبناء المسؤولين لا يكون إلا عبر مسار إحراز الصلاحية والبنية القانونية. ٣. لو كانت القيادة في الجمهورية الإسلامية وراثية، لكان ينبغي بعد رحيل حضرة الإمام أن يُختار شخص من عائلته للقيادة، والحال أن القائد من بعده لم تكن له أي صلة عائلية به. ٤. في نظام الجمهورية الإسلامية، كما أن الرابطة الدموية والعائلية ليست ترخيصاً لتولي المسؤولية، فإن مجرد وجود هذه الرابطة ليس مانعاً أيضاً. فإذا كان ابنٌ قد ترقى في مدرسة أبيه وبلغ الكفاءات اللازمة، فإن حضوره ليس امتيازاً غير مستحق، بل يُعدّ قدرةً

١. إن تصوّر كون القيادة وراثية في نظامنا غير ممكن أساساً؛ لأنّ الوراثة تكون حين يختار الشخص الحاكم خليفته ويعزّفه في حياته، وهذا أمر لم يوجد حتى الآن في الجمهورية الإسلامية. فضلاً عن ذلك، فإن اختيار القائد، وفقاً للقانون، هو من واجبات ومسؤوليات مجلس الخبراء، وليس للقائد أي حق في اختيار القائد اللاحق، وإذا دخل في هذه المسألة أو حاول ذلك، عُدّ فاقداً لشرط القيادة، وسيؤدّي إلى عزله. ٢. في الأنظمة الوراثية والملكية، ما يكون محوراً هو مجرد الانتساب والرابطة الدموية، ولا يلتفت إلى كفاءة الأشخاص وصلاحيتهم. أما في ولاية الفقيه، فلا أهمية للانتساب أصلاً، فضلاً عن أن يكون محور الاختيار. في الأنظمة الوراثية، تُنقل السلطة من الأب إلى الابن